البحوث والدرسات

مصر والبريكس: نموذج تعاون الجنوب-الجنوب

د. مي غيث
مدرس العلوم السياسية - جامعة 6 أكتوبر

الملخص:
خلال القمة التي انعقدت في الفترة (22-24) أغسطس 2023 تحت مُسمى رسمي "البريكس وأفريقيا"، في ظل ظروف دولية متغيرة، هدفت تلك الدول أن تكون صوتًا واحدًا معبرًا عن الجنوب في ظل عالم متغير، ولمواجهة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي تم تأسيسها في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد وافق تجمع البريكس خلال تلك القمة على انضمام خمس دول جديدة ؛ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء مجموعة البريكس إلى قرابة 28.5 تريليون دولار أمريكي أي حوالي 28% من الاقتصاد العالمي بعد أن كانت 26 تريليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد سكان تلك المجموعة عقب انضمام الأعضاء الجدد 3.5 مليار نسمة إي حوالي 45% من سكان العالم، كما اصبحت تنتج تلك المجموعة 44% من النفط الخام في العالم، كما وتسيطر دول المجموعة على 20% من التجارة العالمية وفقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية.
وقد حاولت الورقة البحثية الإجابة على تساؤل رئيسي متمثل في: "ما هي فرص تعزيز التعاون بين مصر ومجموعة البريكس؟ وما هي التحديات التي تواجه هذا التعاون؟،وذلك من خلال محاور الدراسة الرئيسية المتمثلة في الإطار النظري؛ والذي انطلقت منه الدراسة في التحليل عبر الانطلاق من أسس وفرضيات نظرية South-South Cooperation،ثم التطرق إلى الأهمية المتبادلة بين دول البريكس ومصر، وأطر التعاون بين مصر ومجموعة البريكس، وأخيرًا؛ المكاسب المتوقعة من انضمام مصر لمجموعة البريكس، حيث توجد العديد من الفرص التي يجب على مصر الاستفادة منها بل وتعظيم الاستفادة من انضمامها إلى دول تكتل البريكس، إلا أن هناك العديد من التحديات تواجه عمل البريكس. ومن ثم؛ يجب على الدولة المصرية أن توازن بين تعظيم الاستفادة من الانضمام إلى تكتل البريكس على جميع المستويات، مع الحفاظ على مستوى العلاقات والأسواق العالمية والعلاقات مع دول خارج التكتل.

Absract :

During the summit, which was held in the period (22-24) August 2023 under the official name "BRICS and Africa", in light of changing international circumstances, these countries hope to be one voice expressing the South in light of a changing world, and to confront Western hegemony led by the United States of America and economic institutions.The global conference that was established following the end of World War II, and during that summit, the BRICS group agreed to the accession of five new countries This will lead to an increase in the gross domestic product of the BRICS members to approximately 28.5 trillion US dollars, or about 28% of the global economy, from 26 trillion US dollars, while the population of that group after the joining of the new members reached 3.5 billion people, or about 45% of the world's population.This group also produces 44% of the world›s crude oil, and the group›s countries control 20% Of world trade according to WTO data.

The research paper attempted to answer a key question: "What are the opportunities to enhance cooperation between Egypt and the BRICS group? What are the challenges facing this cooperation? Through the main study axes represented in the theoretical framework: From which the study began the analysis by starting from the foundations and hypotheses of the South-South Cooperation theory, then addressing the mutual importance between the BRICS countries and Egypt, and the frameworks of cooperation between Egypt and the BRICS group, and finally; The expected gains from Egypt joining the BRICS group There are many opportunities that Egypt must take advantage of and even maximize the benefit from its accession to the BRICS countries, but there are many challenges facing the work of BRICS. and then; The Egyptian state must balance maximizing the benefits of joining the BRICS bloc at all levels, while maintaining the level of relations, global markets, and relations with countries outside the bloc.

مقدمة :

عُقدت قمة البريكس الأخيرة-في الفترة (22-24) أغسطس 2023- تحت مُسمى رسمي "البريكس وأفريقيا"، مما يوضح اهتمام مجموعة البريكس بتعزيز التعاون والشراكة مع دول القارة الأفريقية والعكس صحيح، حيث شارك العديد من رؤوساء الدول الأفريقية في تلك القمة المنعقدة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وقد بحثت تلك القمة طلب عضوية 13 دولة بصورة رسمية الانضمام لتجمع البريكس، في حين تقدمت 6 دول أخرى بصورة غير رسمية. وقد وافق التجمع على انضمام 6 دول هم: جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية السعودية، أثيوبيا، جمهورية إيران الإسلامية، والأرجنتين- في حين رفضت الأخيرة طلب الإنضمام للمجموعة عقب مجئ الرئيس "خافيير مايلي" اليميني، معللًا ذلك بأن السياسة الخارجية لحكومته الجديدة تختلف في نواحٍ كثيرة عن سياسة الحكومة السابقة- يعتبر هذا التوسع في التجمع الاقتصادي هو الأول منَ نوعه منذ انضمام جنوب أفريقيا له في 2010. حيث تم تدشين هذا التجمع بمباردة من قبل روسيا والصين والبرازيل والهند وتم عقد قمته الأولى في 2006 وكان في البداية BRIC وعقب انضمام جنوب أفريقيا أصبح BRICS -وتلك هي الحروف الأولى من كل دولة مؤسسة لهذا التجمع.

جاءت تلك القمة الأخيرة في ظل ظروف دولية متغيرة، وتأمل تلك الدول أن تكون صوتًا واحدًا معبرًا عن الجنوب في ظل عالم متغير، ولمواجهة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي تم تأسيسها في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق؛ أنشأت مجموعة "البريكس" بنك التنمية الجديد، الذي يتواجد مقره في شنغهاي، عام 2015 بقيمة 50 مليار دولار، لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية. ويعتبر البعض هذا البنك أنه مؤسسة بديلة للبنك الدولي، خاصًة عقب تحالفه مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين. وسيقدم البنك ما يُقدر بـ30 مليار دولار أمريكي لدعم الدول الأعضاء خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2026، ويخطط لإنفاق 40% منها في التخفيف من الاحتباس الحراري بدول البريكس[1] . وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها هذا البنك حوالي 32 مليار دولار للدول الناشئة لإنشاء مشاريع جديدة للطرق والجسور والسكك الحديدية وإمدادات المياه.

هذا وقد اكتسب التعاون بين أفريقيا وبريكس زخمًا جديدًا وأثار الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة. ونظرًا لأن هذه البلدان - البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا - تلعب دورًا بارزًا بشكل متزايد في التجارة العالمية وتمويل الاستثمار والحوكمة في ظل هذا الاتجاه، فقد عمقت أفريقيا تعاونها مع هذه البلدان، ليس فقط في التجارة والاستثمار وتمويل التنمية، ولكن أيضًا في العلاقات الدبلوماسية والثقافية.

إن هذا الحجم لاقتصاديات مجموعة البريكس، وإمكاناتها الاقتصادية، ومطالبتها بصوت سياسي أقوى على المنصات الدولية، تجعلها ذات صلة خاصة بتنمية أفريقيا، خاصًة وأن مجموعة "البريكس" تأمل ألا تصبح فقط ذات ثقل في المجال الاقتصادي العالمي والأفريقي فحسب، بل في المجالات السياسية والاستراتيجية في الشؤون العالمية ومن ثم تصبح مظهر من مظاهر إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب.

وفي هذا الإطار؛ فقد أصبحت مجموعة البريكس بالفعل قوة رئيسية في الساحة الاقتصادية العالمية، ومع تحول ميزان القوى الاقتصادية بشكل كبير على مدى العقود المقبلة، من المتوقع أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم، كما تتفوق هي - وبعد ذلك الهند - على الولايات المتحدة.

ومع انضمام خمس دول جديدة سابق الإشارة إليهم؛ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء مجموعة البريكس إلى قرابة 28.5 تريليون دولار أمريكي أي حوالي 28% من الاقتصاد العالمي بعد أن كانت 26 تريليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد سكان تلك المجموعة عقب انضمام الأعضاء الجدد 3.5 مليار نسمة إي حوالي 45% من سكان العالم، كما اصبحت تنتج تلك المجموعة 44% من النفط الخام في العالم، كما وتسيطر دول المجموعة على 20% من التجارة العالمية وفقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية.

وفي سياق تعزيز التعاون بين أفريقيا ومجموعة "البريكس" فإن ثروات الموارد في أفريقيا تخلق فرصًا للاستفادة من هذا التعاون من أجل الشروع في استراتيجية صناعية لتعظيم روابط المعالجة الخلفية والأمامية مع قطاعات السلع الأساسية، ومن المحتمل أن توفر مثل هذه الروابط فوائد كثيرة للبلدان المنتجة للسلع الأساسية، مثل توفير فرص عمل لائقة- وتُعد هذه النقطة بالغة الأهمية باعتبارها إحدى القضايا السياسية الرئيسية بالنسبة لأفريقيا -باعتبار القارة الأفريقية بها 60% من سكانها تقل أعمارهم عن 25 عامًا-

تتمثل في كيفية جعل نموها أكثر مرونة وخلق فرص للعمل لائقة لشبابها.

المشكلة البحثية:

في هذا الإطار تحاول الورقة البحثية البحث في الفرص والتحديات أمام مصر إزاء تعزيز التعاون مع تجمع البريكس، خاصًة وأن هناك تجربة ناجحة لدول البريكس مع الاقتصادات الناشئة الأخرى مثل: (تشيلي؛ هونغ كونغ، الصين؛ ماليزيا؛ سنغافورة؛ جمهورية كوريا؛ تايوان، الصين؛ وتايلاند) خلال النصف القرن الماضي والتي أظهرت بشكل وافٍ بأن التجارة يمكن أن تكون حافزًا مهمًا للنمو. ومن ثم فقد كان هناك استجابة قوية لقطاع التجارة في أفريقيا بصفة عامة: حيث نمت التجارة مع دول البريكس بمعدل أسرع من أي منطقة أخرى في العالم، إذ تضاعفت منذ عام 2007 إلى 340 مليار دولار في عام 2012، ووصلت إلى 500 مليار دولار عام 2015، وبالنظر إلى قطاع التجارة بين مصر بصفة خاصة ودول تجمع "البريكس" فتشير البيانات الرسمية تشير إلى ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لدول مجموعة "بريكس" إلى 4.9 مليار دولار عام 2022 مقابل 4.6 مليار دولار عام 2021 بنسبة زيادة 5.3%، فيما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول المجموعة نحو 26.4 مليار دولار مقابل 23.6 مليار دولار، بزيادة قدرها 11.5% [2] . وتشير تلك البيانات إلى وجود عجز في الميزان التجاري لصالح دول تجمع "البريكس"، مما يفرض العديد من الفرص وفي نفس الوقت العديد من التحديات أمام مصر لعضويتها في هذا التجمع.

الأسئلة البحثية: استكشاف مجالات التعاون والتحديات

تحاول الورقة البحثية الإجابة على تساؤل رئيسي متمثل في:

"ما هي فرص تعزيز التعاون بين مصر ومجموعة البريكس؟ وما هي التحديات التي تواجه هذا التعاون؟

ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

- ما هي أهمية التعاون المتبادل بين مصر وتجمع البريكس؟
- ما هي أُطر التعاون المشترك بين مصر وتجمع البريكس؟
- ما هي أوجه الاستفادة المتبادلة بين مصر ودول البريكس؟

الإطار النظري: منظور تعاون الجنوب-الجنوب

تحاول هذه الورقة البحثية الارتكاز في الإجابة على التساؤلات السابقة والبحث في المشكلة البحثية من منطلق فرضيات وأسس نظرية south-south cooperation والتي تحاول البحث والتحليل من خلال التعاون بين دول الجنوب الجنوب.

ظهر مصطلح التعاون الجنوب-الجنوب بالأساس في جنوب شرق آسيا منذ أكثر من خمسين عامًا إي منذ أكثر من نصف قرن، وقد تم استخدامه لعقود من الزمان في الأبحاث الأكاديمية كتعبير عن التعاون التطوعي فيما بين دول الجنوب لتعزيز التجارة والاستثمار بين دول الجنوب بالأساس. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حدث نوع من أنواع الزخم لتحديد المناطق الأقل نموًا في العالم في ذلك الوقت والتي لا تعتبر دولًا صناعية أو اشتراكية. هذه الدول تكاتفت جهودها في محاول لمكافحة وتخطي تاريخها الاستعماري في الوقت الذي تم الضغط عليها للانحياز لأي من القطبين -في ظل النظام الدولي ثنائي القطبية السائد خلال الحرب الباردة- وبالتالي فإن محاولة فهم المصالح المشتركة والفوائد الناتجة من التعاون المشترك فيما بين تلك الدول كانت أحد البذور التي أدت إلى خلق إطار مؤسسي لتعاون الجنوب-الجنوب.

والعديد من الدول النامية والتي خلصت من الاستعمار مؤخرًا أدركت أنه من الأفضل عدم الإنحياز لأي من القطبين والتصرف بصورة مستقلة وعليه فقد انعقد مؤتمر باندونج في اندونيسيا عام 1955 حيث تقابلت الأمم الأفريقية والآسيوية والتي اعترفت بأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهم، مما أدى إلى بداية ظهور اتجاه كان من المفترض أن يكون له تأثير عميق على التعاون الدولي مستقبلًا. ثم ظهرت حركة عدم الإنحياز (NAM) عام 1961، ومجموعة الـ (77-G) (77) عام 1964، والتي سرعت حركة الدول النامية نحو العمل الجماعي المعتمد على الذات. وفي سبعينيات القرن الماضي؛ ونتيجة زيادة التفاؤل والخطوات السريعة التي اتخذتها مجموعة الـ(77-G) (77) ودول عدم الإنحياز (NAM)، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بنظام اقتصاد عالمي جديد، وأشكال جديدة لنقل التكنولوجيا بين الدول. كما أسست الأمم المتحدة مؤتمر حول التجارة والتنمية (UNTACD) لمساعدة الجنوب في مجال السياسة التجارية والترويج.

كما تم تأسيس العديد من اللجان والهيئات التابعة للأمم المتحدة في مجالات متعددة مثل العلوم التكنولوجيا حيث تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا (UNST) وصندوق الأمم المتحدة لتمويل لجنة العلوم والتكنولوجيا (UNFSTD)، وفي عام 1972

تم انشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة لبحث سبل تعزيز التعاون التكنولوجي فيما بين الدول النامية (TCDC)، مما أدي فيما بعد عام 1974 إلى تأسيس وحدة متخصصة داخل الأمم المتحدة أُطلق عليها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) لتعزيز التعاون التكنولوجي بين الدول النامية. ويعتبر المؤتمر المنعقد في بينوس آريس عام 1975 والذي وضع خطة عمل تحت مسمي خطة عمل بيونس أريس (BAPA) لتبني مفهوم أشمل لإطار عمل تنفيذي لتعزيز التعاون بين دول الجنوب في المجال التكنولوجي وقدم هذا المؤتمر 38 توصية عملية لتعزيز هذه التعاون من بينها: تقديم إجراءات في إطار دعم تعاون الجنوب في مجال العلوم، وتقديم دعم مالي ومساعدات مالية لمؤسسات الدول النامية لتحسين بيئة التعاون التكنولوجي والتقني بين الدول النامية وتسهيل انتشاره، ومن ثم يعتبر BAPA حجر الأساس في تطور التعاون بين دول الجنوب ودعم نشاطها.

الإطار المفاهيمي: مفاهيم التعاون والهيمنة

تعتمد الدراسة مفهوم تعاون الجنوب-الجنوب والذي يعتبر أحد المصطلحات العلوم الاجتماعية التي تتسم بالجدال واختلاف وجهات النظر بشأنها، ولم يتم صياغة تعريفًا مقبولًا دوليًا له، إلا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) عَّرف هذا المصطلح أنه: "وسيلة للتنمية من خلال تبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والمعلومات وتنمية القدرات بين البلدان النامية وفيما بينها من خلال الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية وشبكات الانترنت لتسريع تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المشاركة".

كما عرّفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بنشاط على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، هذا المصطلح بأنه "وسيلة لتعزيز التنمية الفعالة من خلال التعلم وتقاسم أفضل الممارسات والتكنولوجيا بين البلدان النامية".

أما فيما يتعلق بمصطلح التعاون التقني أو التكنولوجي بين الدول النامية (TCDC)، هو مصطلح بالأساس يسعى إلى تحقيق التنمية الفردية أو الجماعية بين الدول النامية من خلال عملية التبادل المعرفي والمهارات والموارد والدراية الفنية، وذلك بقيادة حكومات تلك الدول مع إشراك المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

وفيما يتعلق بالسمات المميزة للتعاون فين دول الجنوب فإنه يمكن تسليط الضوء على

السمات التي استنتجها جدوا أعمال فاعلية/كفاءة المعونة Aid Effectiveness Agenda والتي تتمثل في الآتي:

- تنمية القدرات: إلى التركيز في التعاون بين دول الجنوب على تنمية قدراتها باعتبارها عملية وليس منتجًا، فالتعاون التكنولوجي/ التقني جزء لا يتجزأ من أداة التعلم المتبادل.
- توسيع خيارات الدعم: بمعنى أدق البحث عن شراكات أفقية؛ لتحسين الخيارات المتاحة والمتنوعة على المستوى القطري والإقليمي، بما يخلق شكلًا من أشكال الشراكات التنموية الأفقية.
- الطابع القائم على الطلب: نظرًا لندرة الموارد والعلاقات الأفقية بين الشركاء، فإن التعاون التقني/التكنولوجي بين دول الجنوب يجب أن يكون أكثر توافقًا مع أولويات المستفيدين واحتياجاتهم.
- القدرة على التكيف: وذلك باعتبار أن المتلقى والمقدم يتقاسمان تحديات إنمائية متشابهة، فإن التعاون الفني فيما بين دول الجنوب يمكن أن يوفر بشكل عام حلولًا عالية التكيف وذات صلة، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا ذات الصلة والفهم الثقافي.
- المعرفة الجنوبية: حيث يؤدي التعاون التقني/التكنولوجي بين دول الجنوب إلى تنويع المعرفة والخبرة بما يتجاوز النماذج الصناعية.

على الرغم من أهمية التعاون التقني/التكنولوجي وأهمية العنصر الاقتصادي للتعاون فيما بين دول الجنوب إلا أنه لا يمكن إغفال العنصر السياسي لهذا التعاون، حيث أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا التعاون هو إصلاح النظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي. إن هذا النموذج من التعاون هو في المقام الأول شكل من أشكال التعاون الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين دول الجنوب وتزويدها بالأدوات التي من شأنها أن تساعدها في تطوير وزيادة قدراتها على التفاوض الجماعي، وضمان الاكتفاء الذاتي مع تقديم الدعم للدول النامية ودول الجنوب عندما تصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي.

ومن هنا جاءت فكرة "تجمع البريكس" الذي يعتبره البعض ما هو إلا مجموعة دول تهدف إلى إعادة التوازن في النظام العالمي اقتصاديًا وسياسيًا وخلق فرص للتعاون بين دول الجنوب والبحث عن إيجاد فرص في ظل نظام دولي قيد التشكل. بمعنى آخر؛ تهدف

دول مجموعة البريكس إلى التحالف، ولا تهدف إلى إنشاء نظام مالي بديل، بل تشكيل ثقل موازن كوسيلة لتعزيز التعددية أو تجنب هيمنة الولايات المتحدة والعالمية.

إذ أنه يجمع بين العديد من الدول المختلفة في الأنظمة السياسية ولديها قواسم مشتركة فيما بينها وكذلك العديد من عناصر الاختلاف.

أهداف تعاون الجنوب-الجنوب:

1. تعزيز التنمية الاقتصادية: من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا بين الدول النامية.
2. تقليل الفقر:عبر تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تُسهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
3. تحقيق الاكتفاء الذاتي:عن طريق تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والصناعة.
4. تعزيز التضامن: بين الدول النامية للتصدي للتحديات المشتركة.

أمثلة على تعاون الجنوب-الجنوب

1. المبادرات الزراعية المشتركة: مثل مشروعات الري وتحسين المحاصيل بين دول إفريقية وآسيوية.
2. التعاون في مجال الصحة: مثل تبادل الخبرات في مكافحة الأمراض والأوبئة.
3. التعليم والتدريب: من خلال برامج تبادل الطلاب والمنح الدراسية بين الجامعات في الدول النامية.
4. الاستثمارات المشتركة: في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

التحديات التي تواجه تعاون الجنوب-الجنوب

1. نقص الموارد المالية: مما يحد من قدرة الدول على تنفيذ المشاريع المشتركة.
2. الاختلافات الثقافية والسياسية: التي قد تعوق تحقيق التعاون الفعّال.
3. البنية التحتية الضعيفة: في بعض الدول، مما يجعل التعاون أقل فعالية.

بشكل عام، يعتبر تعاون الجنوب-الجنوب أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

كما تعتمد الدراسة على مفهوم آخر ألا وهو مفهوم الهيمنة، والذي يعني وصف السيطرة أو التفوق الذي تمارسه دولة أو جهة معينة على الآخرين. يمكن أن يكون هذا التفوق عسكريًا، اقتصاديًا، ثقافيًا، أو سياسيًا. كما يُشير المفهوم إلى "القدرة على فرض النفوذ والتأثير في القرارات والسياسات على نطاق واسع".

أنواع الهيمنة

الهيمنة العسكرية: تُشير إلى تفوق دولة أو جهة معينة من حيث القوة العسكرية والقدرة على فرض النفوذ بالقوة أو التهديد باستخدام القوة. مثل؛ الهيمنة التي تمارسها الدول العظمى من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة حول العالم.

الهيمنة الاقتصادية: تُشير إلى السيطرة على الأسواق العالمية، التأثير في القرارات الاقتصادية الدولية، والقدرة على تحديد السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الدول الأخرى. مثل؛ الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على النظام المالي العالمي والدولار الأمريكي.

الهيمنة الثقافية: تُشير إلى انتشار وتأثير الثقافة والقيم والأفكار لدولة أو جهة معينة على ثقافات أخرى. مثل؛ الهيمنة الثقافية الغربية وانتشار الثقافة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم من خلال الإعلام والأفلام والموسيقى.

الهيمنة السياسية: تُشير إلى السيطرة على صنع القرارات السياسية الدولية والتأثير على السياسات الداخلية لدول أخرى. مثل؛ تأثير الدول الكبرى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

إلا أن ممارسة تلك الهيمنة عادةً ما تؤدي إلى تداعيات سلبية مثل:

توليد التوتر والصراعات: الهيمنة غالبًا ما تؤدي إلى توترات وصراعات بين الدول بسبب التفاوت في القوة والنفوذ.

تقويض السيادة الوطنية: الهيمنة يمكن أن تقوض السيادة الوطنية للدول الأضعف وتحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة.

الظلم الاقتصادي والاجتماعي: الهيمنة الاقتصادية قد تؤدي إلى تفاوتات اقتصادية واجتماعية كبيرة بين الدول والمجتمعات.

بصفة عامة؛ يُعتبر مفهوم الهيمنة محورياً في دراسة العلاقات الدولية والسياسات العالمية، حيث يُستخدم لفهم الديناميات بين الدول القوية والدول الأضعف وكيفية تأثيرها على النظام العالمي.

أولًا: الأهمية المتبادلة بين مجموعة الـ"بريكس" ومصر.

يعتبر تجمع البريكس إحدى التجمعات الاقتصادية التي تم إطلاقها بالأساس لمواجهة هيمنة النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنة الدولار على التعاملات الدولية وبالتالي التخفيف من تلك السيطرة ومحاولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية. على الرغم من حداثة نأشت هذا التكتل وعدم وجود ميثاق تأسيسي له، إلا أنه استطاع عبر خطوات سريعة تطوير مؤسسات هيكلية سواء على أعلى مستوى سياسي (الحفاظ على عقد قمم سنوية) أو عبر خلق مؤسسات اقتصادية مثل: بنك التنمية الجديد (NDB). وقد بلغ إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي (25.8 تريليون دولار) للدول الأعضاء في مجموعة البريكس عام 2023، حيث تُقدر نسبة الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس المؤسسين لمجموعة البريكس في ذات العام 24.%. كما نما حجم التجارة البينية بين الدول الخمس المؤسسة للتكتل بين عاملي 2010 و2022، إذ سجل قرابة 1.52 تريليون دولار عام 2022 مقابل 5.39 تريليون دولار عام 2020 وبالتالي بلغت نسبة النمو 95.2%. كما بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (355 مليار دولار) إلى تكتل البريكس عام 2021 [3]. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول تكتل البريكس باعضائه الجدد 47.6 مليار دولار عام 2022، وقد احتلت الأسواق السعودية والإماراتية والهندية والصينية الوجهة الأساسية للسلع الأساسية ضمن مجموعة البريكس بقيمة 8.1 مليار دولار عام 2022 [4].

كما يمتلك تكتل البريكس بانضمام أعضائه الجُدد وفقًا لتصنيف مؤشر القوة العالمي أقوى الجيوش في العالم لعام 2024- وهو تصنيف يرتكز على أكثر من 60 عامل لتحديد درجة مؤشر القوة لدولة معينة مع فئات تتراوح من كمية الوحدات العسكرية والوضع المالي إلى القدرات اللوجستية والجغرافية، حيث تأتي روسيا والصين والهند في المراتب الأول بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ثم تأتي إيران ومصر في المرتبة السادسة عشر والتاسعة عشر على التوالي [5].

في ظل مواجهة الدولة المصرية العديد من التحديات في العديد من القطاعات، فإنها لا تقوى أن تواجهها بمفردها، وعليه فكان عليها أن تنوع من علاقاتها الخارجية والانضمام للعديد من التكتلات الجديدة التى قد تخفف من الاعباء والتحديات التي تواجهها الدولة وخاصة الاقتصادية لتخفيف وطأة هيمنة الدولار في التعاملات الاقتصادية بصورة أساسية، وكذلك منحها هامش من المناورة السياسية في العديد من الملفات الهامة. وبالتالي؛ فإن مصر تسعى إلى تعزيز العلاقات والروابط الاقتصادية مع دول تكتل البريكس لتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وإيجاد سبل لمزيد من التعاون لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، والدفع دائمًا نحو إيجاد موطئ قدم وتعزيز دور الدول النامية والصاعدة في صنع القرارات الدولية على جميع المستويات. فضلًا عن تعظيم الفوائد الاقتصادية بين مصر ودول تكتل البريكس.

ويمكن إبراز أهم المكاسب المتوقعة من انضمام مصر لتكتل البريكس في الآتي:

- تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر وأعضاء تكتل "البريكس"؛

إذ أنه من؛ بين الفوائد التي قد تعود على الدولة المصرية من الانضمام لهذا التكتل هو زيادة التجارة البينية؛ حيث نما حجم التبادل التجاري بين دول البريكس ومصر إلى 47.6 مليار دولار عام 2022. كما وصلت استثمارات دول البريكس بالأعضاء الجدد إلى 17.4 مليار دولار نهاية سبتمبر 2023 [6]. وفي ذات الإطار زادت الصادرات المصرية بنسبة 13% في الفترة ما بين يناير إلى أغسطس 224، لدول تكتل "البريكس" لا سيما الهند وروسيا والبرازيل وفقًا لتقرير معلوماتي أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري 2024.

هذا بالإضافة إلى خلق فرص جديدة وتعزيز فرص تصدير المنتجات من حيث إيجاد موطئ قدم في الأسواق المحلية داخل أعضاء في مجموعة البريكس، بما يمكن مصر الحصول على فرص تصديرية بميزة تنافسية داخل تلك الأسواق لبعض المنتجات، وفي ذات الوقت الاستفادة من العديد من المميزات للواردات من تلك الدول في العديد من المنتجات الحيوية للدولة المصرية مثل منتجات الطاقة ومشتقاتها والأسمدة، وذلك باعتبار كل من البرازيل وروسيا والصين من الدول الرائدة في مجال انتاج مواد الطاقة والأسمدة، ومن الدول الهامة التي تعتمد عليها مصر في استيراد تلك المنتجات.

هذا إلى جانب زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر من قبل دول اعضاء البريكس وما له من مميزات في تحقيق التنمية وتطوير القطاعات المختلفة في الاقتصادية فضلاً عن زيادة فرص تدفق الأموال الأجنبية والمساهمة في سد الاحتياجات النقدية وسد العجز وتحقيق فرص للنمو بل والسماهمة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية لبعض القطاعات الاقتصادية. في هذا الإطار فقد بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية لدول البريكس في مصر 17.4 مليار دولار عام ،2023، وذلك وفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة[7] .

وفي هذا السياق؛ جدير بالذكر أنه دول البريكس الخمس الأساسيين أسسوا بنك التنمية الجديد عام وصندوقًا للاحتياطات النقدية 2014 كنوع من إنشاء مؤسسات مالية واقتصادية لتمويل المشروعات التنموية وسد الفجوات في النظام المالي العالمي وتقديم القروض بصورة ميسرة ومغيرة للدول النامية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية، وذلك برأس مال 100 مليار دولار، وقد وافق البنك مؤخرًا عام 2023 على انضمام مصر، وبنجلاديش، والإمارات.

هذا وتسعى مصر لتعزيز الميزة النسبية في تعزيز الأُطر الاقتصادية والاستثمارية، وتعميق الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة "مثل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول تجمع الميركوسور". فضلاً عن رغبة مصر في ترسيخ فرضية "المركزية الجيو اقتصادية" كأفضل الواجهات اللوجستية عربيًا لتصبح مركزًا للتفاعلات التجارية بين القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية[8].

- الاستفادة بأنظمة الدفع البديلة للدولار عالميًا؛

كما سبق الإشارة؛ فإن تكتل البريكس يستهدف إلى تقليل هيمنة الدولار في التعاملات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال تعزيز التعاملات بين الدول الأعضاء بالعملات المحلية في التعاملات التجارية بين الدول الاعضاء، وذلك بصورة تدريجية.

ففي ظل الأزمة التي يعانها الاقتصاد المصري وهيمنة الدولار وتخفيض قيمة الجنية المصري أمام الدولار، تأتي خطوة تعزيز التبادل التجاري بين مصر والدول الاعضاء في تكتل البريكس بالعملات المحلية للتخفيف من وطأة تلك الأزمة وتحسين قيمة الجنية المصري أمام الدولار وذلك كأحد الخطوات للتخفيف من تلك الأزمة.

وفي هذا الإطار؛ وقع البنك المركزي المصري عام 2016 اتفاقًا مع نظيره الصيني اتفاقًا ثنائيًا لمبادلة العملات بقيمة 18 مليار يوان (2.62 مليار دولار) لمدة ثلاث سنوات، كما وقَّع الطرفان في اكتوبر 2023 مذكرة تفاهم في مجال مبادلة الديون في خطوة تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار والحفاظ على الاستقرار المالي في كلا البلدين[9].

- تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية؛

ففي ظل تجدد الازمات الدولية، وحاجة مصر للعديد من السلع الاستراتيجية، فإن الدولة المصرية تسعى دائمًا لتأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية وكذلك تنويع مصادرها بما يساعدها قدر الإمكان على استقلالية اتخاذ القرار والقدرة على المناورات السياسية، وفي هذا السياق فإن اقتصادات دول البريكس تعتبر مكملة لبعضها البعض حيث تضم الدول التي تمتلك الغاز والنفط والمعادن والتكنولوجيا والكفاءات البشرية والثروات الزراعية والإمكانات العسكرية.

ثانيًا: أُطر التعاون بين مجموعة الـ "البريكس" ومصر

هناك العديد من مجالات التعاون بين مجموعة "البريكس" ومصر لعل من أبرزها ثلاثة أُطر تتمثل في التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمين احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية.

1) التجارة

يبدو أن العلاقات التجارية البينية بين مصر ودول التكتل من أهم أُطر التعاون بين مصر ومجموعة البريكس، حيث وصل حجم التبادل التجاري مع دول تكتل الأعضاء الجديد نحو 47.6 مليار دولار 222، فإن عمل مصر ضمن التكتل سيتيح لمصر تعزيز علاقتها التجارية لتصدير المزيد من منتجاتها إلى الأسواق الناشئة الرئيسة، خاصة مع اعتبار معظم دول التكتل من أهم الشركاء التجاريين لمصر.

كما تتيح فرصة انضمام مصر لمجموعة البريكس فرص لتوسيع فرص صادراتها لدول التكتل، فضلًا عن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والميزات التنافسية مثل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وتجمع الميركسور (السوق المشتركة للجنوب)، وذلك تماشيًا مع أهداف الدولة في أن تصبح مركزًا يربط آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

كما تُعد دول المجموعة من أهم الأسواق الانتاجية الضخمة على المستوى العالمي، مما

يمكن الدولة المصرية للنفاذ والترويج للمنتجات المصرية وتعتبر من الميزات التنافسية العالية التي يجب استغلالها بأفضل صورة ممكنة.

كما تعتبر مصر بوابة البريكس لأفريقيا من حيث نفاذ وتوجيه السلع والخدمات الخاصة بهم، وكذلك التصدير لباقي دول القارة والاستفادة من السوق الأفريقية. بجانب تقوية العلاقات بين دول التكتل على جميع المستويات السياسية والثقافية بجانب الاقتصادية.

2)الاستثمار الأجنبي المباشر

أما على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فإن انضمام مصر لتكتل البريكس يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل دول التكتل لمصر حيث وصلت معدلات الاستثمار المباشر من دول التكتل وفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في ديسمبر 2023 إلى 1.4 مليار دولار[10] ، وكانت الصين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من الدول التي تصدرت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول التكتل.

وتتوافق أهداف التكتل التي من بينها؛ تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام من خلال مكافحة الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين نوعية النمو، تعزيز التنمية الاقتصادية المبتكرة والقائمة على التكنولوجيا المتقدمة، زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في المجموعة. فإن مصر تسعى إلى جذب العديد من المشروعات القائمة على التطور التكنولوجي والتحول الرقمي والتنمية الزراعية والبنية التحتية وتعزيز المشروعات التي تعزز الاقتصاد الأخضر.، فضلًا عن جذب المشروعات الاستثمارية القائمة على الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والدفع في اتجاه تلك المشروعات، للاستفادة من الخبرات المتبادلة في تلك المشروعات وبل والكفاءات في تلك الدولة وذلك بما يساهم في تعزيز توطين الصناعة على المستوى المحلي. حيث يعزز انضمام مصر لتكتل الابريكس فرص الاستفادة من خبرات دول التكتل في العديد من المجالات وزيادة معدلات التصنيع والإنتاج، وخلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية، كما سبق وأشرنا.

وفي هذا الإطار؛ عملت كل من الصين ومصر على تعزيز التعاون في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالخبرة الصينية لإنشاء قرية تكنولوجية على غرار تلك القائمة في الصين.

كما يساهم انضمام مصر لتكتل البريكس استفادة في ظل اهداف الاقتصاد المصري في تعزيز والدفع نحو مشروعات البنية التحتية وذلك باعتبار مصر نقطة هامة في مبادرة

الحزام والطريق-التي أعلنت عنها الصين في 2013- لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين دول آسيا وأفريقيا وأوروبا، وذلك من خلال مشروعات البنية التحتية وخاصة في مجال الطرق والنقل وخطوط السكك الحديدية والموانئ وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية، ومن بين المشروعات التي كانت إحدى خطوات هذه المبادرة، مشروع قناة السويس الجديدة، وتطوير المجرى المائي لقناة السويس، والتوسع في حديث ورفع كفاءة الموانئ المصرية البحرية والجافة وزيادة عدد الأرصفة بها، وإنشاء شبكة ضخمة من الطرق والسكك الحديدية.

وفي ذات السياق؛ فقد انضمت مصر لبنك التنمية الجديد عام 2021، والذي يقدم منح وقروض ميسرة بفوائد منخفضة للدول الأعضاء، وتُقدر مساهمة مصر في البنك 1.2 مليار دولار أمريكي، مدفوع منها حوالي 20%. وتمثل تلك المساهمة 2.1% من الكتلة التصوتية للبنك[11].

3)تأمين احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية

يعتبر انضمام مصر لتكتل البريكس ليس فقط لأهداف اقتصادية أو تجارية صرفًا، ولكن يأتي هذه الانضمام لأسباب استراتيجية وسياسية، ومن بين تلك الأسباب هو تأمين احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية وخاصة السلع الغذائية كالقمح والأرز ومواد الطاقة، وتعتبر دول التكتل من الدول التي تستحوذ على حصة كبيرة ومميزة لتلك السلع على المستوى العالمي، حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري القمح في العالم، إذ أنهما مسؤولتان عن نحو ثلث مبيعات القمح السنوية العالمية. كما أنهما مسؤولتان عن 55% من صادرات زيت عباد الشمس السنوية العالمية، و 17% من صادرات الذرة والشعير. في حين تُعد الهند ثاني أكبر منتج للأرز والقمح في العالم، كما تعتبر من أرخص الموردين للقمح والأرز على المستوى العالمي. كما تعتبر البرازيل من الدول المتقدمة في استخدام التكنولوجيا لتحسين الثروة الزراعية والاسمدة من الدول التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة. ويعتبر هذا الإطار من الأُطر الهامة في مجالات التعاون بين مصر ودول تكتل البريكس لما له من اهمية استراتيجية في وزيادة مساحة المناورة السياسية لمصر على المستوى الدولي والعديد من القضايا.

ثالثًا: المكاسب المتوقعة والتحديات المحتملة

يعتبر انضمام مصر لتكتل البريكس إحدى الإضافات الهامة لهذا التكتل لما تتمتع به مصر من عديد من المميزات مثل: الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به مصر بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يجعلها ذات أهمية بالغة في طرق التجارة. كذلك يعتبر الاقتصاد المصري إحدى الاقتصادات الهامة المتنوعة. فضلًا عن تمتع مصر بالعديد من الموارد الطبيعية المتنوعة والعديد من المجالات الاقتصادية الهامة المتنوعة التي يمكن الاستثمار فيها، وكذلك العامل البشري المؤهل بصورة جيدة، وتميز المجتمع أنه مجتمع يتميز بالشباب وصغر مما يمثل سوقًا للمنتجات الاستهلاكية بل والانتاجية يمكن لدول تكتل البريكس بالاستفادة بالأيدي العاملة والكوادر البشرية.

إلا أنه من ناحية أخرى؛ توجد العديد من نقاط الضعف لدى مصر مثل ارتفاع معدلات البطالة، العجز في الميزان التجاري مع الدول الخارجية خاصة في السلع الاستهلاكية والرأسمالية، استمرار عمليات الاصلاح الهيكلي وزيادة البيروقراطية والفساد وعلى الرغم من انخفاض ترتيب مصر في مؤشر الفساد من 108 عام 2023 إلى المرتبة 130 عام 2024[12] وفقًا لمؤشر الفساد•، إلا أنه مازال مرتفعًا ويحتاج مزيدًا من العمل لخفضه.

هذا وتوجد العديد من الفرص التي يجب على مصر الاستفادة منها بل وتعظيم الاستفادة من انضمامها إلى دول تكتل البريكس. تتمثل تلك الفرص في الآتي:

- تعزيز العلاقات التجارية والشراكات الاستراتيجية بين مصر ودول البريكس.
- خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات في القطاعات التي تستهدفها مصر لتحسين الاقتصاد المصري على المدي المتوسط والبعيد.
- ارتباطًا بالنقطة السابق؛ فإن هذا يتطلب تعديل العديد من التشريعات لتسهيل بيئة الاستثمار وبما يحقق الشفافية وتقليل البيروقراطية.
- تفعيل التعامل بالعملات المحلية لتخفيف هيمنة الدولار علة التعاملات الخارجية المصرية بما يخفف من الضغط على العملة المحلية.

ويمكن لمصر العمل على تعزيز التعاون بينها وبين دول التكتل في مجال التصنيع بصورة خاصة مع الصين والهند وروسيا في صناعة السيارات والالكترونيات، كذلم في مجال تطوير البنية التحتية وخاصة مع الصين في مجالات توليد الطاقة والاتصالات والنقل.

الاستفادة من التعاون مع دول البريكس في تطوير البنية التحتية الرقمية وخدمات الحكومة الالكترونية وتعزيز قدرة الدولة في مجال الأمن السيبراني، هذا فضلاً عن التعاون في مجال الأمن الغذائي خاصة مع البرازيل التي استطاعت تحقيق ثورة في مجال الزراعة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الصطناعي لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين الثروة الزراعية. هذا بالإضافة إلى خلق آليات تمويل واستثمارات جديدة ميسرة وتحسين آليات عمل بنك التنمية الجديد في تمويل المشروعات وتوسيع نطاقها.

وعلى الرغم من ذلك توجد العديد من التحديات التي تواجه عمل تكتل البريكس والتي يمكن إيجازها في الآتي:

1) ظهور العديد من الاختلافات الرئيسية في أنشطة مجموعة البريكس كالآتي:

أولًا: تبرز الصين إلى حد كبير باعتبارها أكبر شريك تجاري واستثماري وتمويل تنمية لمجموعة البريكس. فهي تتمتع بأوسع تغطية قطرية، ويقدم بعض المساعدات لكل البلدان الأفريقية تقريبا (على الرغم من أن أنشطته الضخمة في مجال تمويل التنمية تتركز في عدد قليل من البلدان الغنية بالموارد).

ثانيًا: تختلف البرازيل عن الصين والهند في أنها تقدم قدرًا ضئيلًا للغاية من الدعم على شكل قروض. تؤكد الدولة على المساعدة الفنية العينية لنقل التكنولوجيا والممارسات الجيدة. ونادرا ما تقدم قروضا ميسرة، ولكنها تدعم الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة والخاصة. وتقدم الصين والهند قدرًا كبيرًا من المنح للمشاريع، ولكنها ترتبط في الأساس بالمعدات والخدمات التي تقدمها. فهي تستخدم القروض الميسرة على نطاق واسع، وكثيرًا ما تربط مساعداتها الإنمائية بشراء السلع والخدمات من شركاتها، أو في بعض الحالات، بقدرتها على الوصول إلى الموارد الطبيعية في أفريقيا.

ثالثًا: تستخدم جنوب أفريقيا الدبلوماسية ونفوذها السياسي المتزايد في بقية أفريقيا لتعزيز مصالحها، على سبيل المثال من خلال رعاية محادثات السلام والمساهمة في حفظ السلام. كما لعبت دورًا رئيسيًا في إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2001 والانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام 2002. كما أنشأت جنوب أفريقيا العديد من اللجان الثنائية مع بلدان أفريقية أخرى وتشجع استثمارات جنوب أفريقيا في القارة من خلال مؤسسة التنمية الصناعية

وبنك التنمية للجنوب الأفريقي. وقد ساعدت جميع هذه المبادرات شركاتها على لعب أدوار رئيسية في الخدمات المصرفية وتجارة التجزئة والاتصالات والأغذية والتعدين.

رابعًا وأخيرًا: في حين أن جميع دول البريكس تشارك في التجارة والاستثمار والمساعدات، فإن الصين بشكل خاص (وكذلك الهند) كانت أكثر نشاطًا في تجميع هذه الأنشطة الاقتصادية. وتميل البرازيل وجنوب أفريقيا إلى إبقاء مجالات المشاركة الثلاثة هذه أكثر وضوحاً.

2) إمكانية زيادة التنافسية بين دول التكتل والأسواق الصاعدة في الإقليم مثل تركيا والمملكة العربية السعودية

3) زيادة التوترات الجيوسياسية والديناميكية للقوة العالمية خاصة في ظل إعادة تشكيل هيكل النظام الدولي، مما يؤثر على مستوى التعاون بين مصر والدول الأخرى خارج التكتل.

4) قد تعيق بعض السياسات الحمائية والاتفاقيات التجارية بين مصر ودول التكتل من وصول مصر للأسواق العالمية.

وختامًا؛ يجب على الدولة المصرية أن توازن بين تعظيم الاستفادة من الانضمام إلى تكتل البريكس على جميع المستويات، مع الحفاظ على مستوى العلاقات والأسواق العالمية والعلاقات مع دول خارج التكتل.

الهوامش

1. عمرو عبد العاطي، ملامح دور مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي ومستقبله، القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، 31 اغسطس 2023، على هذا الرابط:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8818

2. خالد المنشاوي، "ماذا جنت مصر من "بريكس" بعد 10 أشهر على الانضمام؟"، اندبندت عربي، 24 اكتوبر 2024.

https://goto.now/LVqrp

3. مركز دعم واتخاذ القرار، "مصر ودول البريكس.. فرص واعدة"، مجلس الوزراء المصري، مركز دعم واتخاذ القرار، سلسلة تقارير معلوماتية، العدد (20)، ديسمبر 2023، ص ص: 4-3.
4. المرجع السابق، ص: 6.

2025 Military Strength Ranking, available in this link:

5. انظر:

https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

6. أمنية جابر محمد، " مصر وتكتل البريكس: بين الفرص والتحديات المستقبلية"، مركز ايجيبشن انترباريز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص: 10.
7. المرجع السابق، ص: 11.
8. مركز دعم واتخاذ القرار، "مصر ودول البريكس.. فرص واعدة"، مرجع سبق ذكره، ص: 45.
9. المرجع السابق، ص: 46.
10. المرجع السابق، ص: 52.
11. المرجع السابق، ص: 53.
12. https://ar.tradingeconomics.com/egypt/corruption-index

• ؤشر تصنيف الفساد يقوم بتصنيف البلدان والمناطق استنادًا إلى مدى اعتقاد الناس بفساد القطاع العام فيها. يشير درجة البلد أو المنطقة إلى المستوى المعتقد لفساد القطاع العام على مقياس يتراوح من 0 (فساد شديد) إلى 100 (نظيف جدًا). حصلت مصر على 30 نقطة من أصل 100 في فهرس تصورات الفساد لعام 2024 الذي أعلنته منظمة الشفافية الدولية.